إن الفرق بين التقليد والاتباع واضح جلى فإن المقلد يعمل بقول الغير دون معرفه الدليل أما الاتباع فهو العمل بقول الغير مع معرفة الدليل فالاتباع اذن قائم على النظر والاجتهاد يقول الامام ابن القيم فى ذلك:

(قال أبو عبد الله بن خويز منداد البصرى المالكى: التقليد معناد فى الشرع الرجوع إلى قول لاحجه لقائله عليه وذلك ممنوع منه فى الشريعه والاتباع ماثبت عليه حجه...وقال فى موضع آخر من كتابه: كل من اتبعت قوله من غير أن يجب عليك قبوله بدليل يوجب ذلك فأنت مقلده والتقليد فى دين الله غير صحيح وكل من أوجب الدليل عليك اتباع قوله فأنت متبعه والاتباع فى الدين مسوغ والتقليد ممنوع)[١]

واذا كان النظر واجباً كما يرى الامام فهل الوجوب عنده بالعقل كمايذهب الى ذلك المعتزلة أم الوجوب بالشرع كما قال الاشاعره.

يرى الامام محمد عبده أن النظر واجب بالشرع وأن الدليل على وجوبه من قبل الشرع ماورد فى القرآن الكريم مثل قوله تعالى:" إن فى خلق السموات والارض واختلاف الليل والنهار لايات لاولى الالباب" وقوله صلى الله عليه وسلم عندما نزلت عليه هذه الايه:" ويل لمن لاكهابين فكيه ولم يتفكر فيها" وما أجمع عليه علماء الأمة.

يقول الامام محمد عبده

(النظر لتحصيل معرفة الله تعالى قد ثبت وجوبه بالشرع لما ورد فى الايات والاحاديث من الوعيد على تركه ولا وعيد على ترك غير الواجب فالنظر واجب أى يعاقب تاركه العقاب المذكور فى لسان الشرع ويثاب محصله الثواب المذكور فيه وهذه قضية مجمع عليها بين المسلمين)[٢]

١- اعلام الموقعين عند رب العالمين للأمام ابن القيم الجوزية جـ٢ صـ ١٣٧ دار الطباعة المنيرية بمصر بدون تاريخ وينبغى ان أشير الى أن الامام ابن القيم قد أورد مايقرب من السبعين دليلا على فساد التقليد ووجوب النظر واستدل على ذلك بما ورد على لسان الصحابة والتابعين رضوان الله عليهم- انظر لمرجع السابق جـ٢ صـ١٢٦:٢٠٧.

٢- الامام محمد عبده بين الفلاسفة والكلاميين القسم الاول صـ١٩٧ ، ١٩٨

ويقول فى موضع آخر:

(إن عباده الله تعالى من صلاة وصوم وذكر واجبه بإجماع الامه ومن المعلوم أن العبادة إنما تتصور عبادة بعد معرفة المعبود فمعرفة المعبود مقدمة هذا الواجب المطلق المجمع عليه فهى واجبه بالاجماع أيضا ولما كان النظر مقدمة لها وجب أيضا بما وجبت به فالنظر واجب بالاجماع فقد علم أن النظر واجب بالكتاب والسنه والاجماع فلا يجوز إنكار وجوبه)[٢]

وبعد أن بين الامام أن النظر لمعرفة الله تعالى واجب عن طريق الشرع وبين الدليل على ذلك من الكتاب والسنه والاجماع نجده يذكر الدليل الذى تمسك به المعتزله فى وجوب النظر العقلى ويقوم بنقضه وبيان فساده[٣] حيث يقول: (وهذا استدلال بارد:

١-المرجع السابق القسم ص ٢٠٣، ٢٠٤.

٢- انظر دليل المعتزلة على وجوب النظر العقلى فى شرح الاصول الخمسة للقاضى عبد الجبار، المحيط بالتكليف للقاضى عبد الجبار، محمد عبده بين الكلامين ،.....ص ٢٠٠، ٢٠١. يقول الدوانى وعند المعتزلة واجب عقلا لأن شكر المنعم واجب عقلا وهو موقوف على معرفة الله ومقدمه الواجب المطلق واجب، وهو مبنى على قولهم بالحسن والقبح العقليين وى القاضى عبد الجبار أن النظر لمعرفة الله واجب بالعقل: وينبغى أن تعلم أن الوجوب هنا ليس هو الالزام وانما المقصود به دفع الضرر: يقول القاضى عبد الجبار(إن النظر فى طريق معرفة الله تعالى واجب ثم ليس هو المقصود فى نفسه وإنما المقصود منه المعرفة حتى لو أمكننا تحصيل المعرفة بدونه لكان لامعنى لايجابه)

ثم بين القاضى أن النظر لدفع الضرر مقررة فى عقل كل عاقل حيث يقول (والأصل فى هذا الباب أن يعلم أن وجوب كل نظر يندفع به الضرر فى نفسه مقرر فى عقل كل عاقل ولا شبهه فى ذلك)

ثم بين القاضى نوع الضرر الذى يجب إن يدفع بالنظر لمعرفة الله فيقول (فإن قال وماذلك الضرر الذى يندفع عن النفس بالنظر فى طريق معرفة الله تعالى قيل له هو الضرر الذى يخاف المرء عند تركه النظر فإن المكلف اذا بلغ كمال العقل لابد أن يخاف من ترك النظر ضرراً لسبب من الأسباب فإن قال وما أسباب الخوف قلنا تختلف قربا يكون إختلافه بالناس وسماع إختلافهم فى الأديان وتضليل بعضهم بعضا وتكفير بعضهم بعضا.... وربما يكون سبب الخوف دعاء الدعاه وقصص القاصين وتخويف المخوفين: وربما يكون ذلك محاط من جهه الله تعالى أو من جهة بعض ملائكته... وقدتقدم فى العقل أن دفع الضرر عن النفس واجب.... فثبت وجوب النظر فى طريق معرفة الله تعالى) واذا كانت هناك واجبات لايستطيع الانسان معرفتها إلا عن طريق موجبها فإن القاضى يرى أن الواجبات على ضربين نوع لاينفك عنها المكلف ومنها النظر لمعرفة الله ومنها شكر النعمة ومن الواجبات مايقع على وجه القربة والعبادة وهذه لاتجب الا عقوبة من الوجب يقول القاضى(الواجبات على ضربين عقلى وشرعى. فالعقليات نحو رد الوديعة وقضاء الدين وشكر النعمة فما من شئ منها الا ويجوز عدم انفكاك المكلف عنها بحال من الاحوال . وأما الشرعيات فالشرط فيها إيقاعها على وجه القربة والعبادة إلى الله تعالى وذلك لايحسن الا بعد معرفة الله تعالى(انظر فى ذلك شرح الأصول الخمسة للقاضى عبد الجبار ص٦٧ ومابعدها والمحيط بالتكليف ص٣٦ ومابعدها، المغنى فى أبواب التوحيد والعدل جـ٦ النظر والمعارف ص٣٨٦ ومابعدها

أما أولا فلأن مقدمته الاولى ليست برهانيه بل هى خطابيه مشهوره وأما ثانيا: فإنهم إن أرادوا أن العقل حاكم بأن شكر المنعم واجب بمعنى أن يترتب عليه الثواب والعقاب.. فلا نسلم هذا فإن العقل ليس له سبيل أن يعلم هذه الامور حتى يعلم ترتيبها على شئ أو عدم ترتيبها عليه.. وإن ارادوا أن العقل حاكم بأن الشكر واجب بمعنى أنه حسن ولازم يمدح عليه ويذم على تركه فلا نزاع أن مثل هذا يمكن أن يعلم بطريق العقل فليكن النظر واجب لهذا المعنى ولا ضير فيه. وثالثا: أن العقل يحكم بأن فقيرا لو وجد فى سبيله قرطاسا من الذهب ولا يعلم من أين هذا ولا من أتى به فلا يجب على هذا الفقير أن يفتش عمن أتى به حتى يسدى اليه نفعا أو شكرا ولو أنه قابل هذا المحسن بالاساءة لايذم لعدم علمه بأنه محسن ولو أن المحسن سلب إحسانه عنه مع علمه بأنه لا يعرفه كان سفيها إذ لم يخبره بأنه المحسن فلا بد فى ذلك من معلم صادق يخبر بما يرضاه ذلك المنعم من أنواع الشكر على ماعلمه. فلا سبيل إلى ذلك إلا طريق الشرع الشريف)[1]

وقد إعترض المعتزلة على هذا الوجوب الشرعى بأنه دور ظاهر وقالوا إن لم يكن النظر واجبا بالعقل للزم أفحام الرسل وعدم إمكانهم إثبات رسالتهم والتالى باطل فما أدى إليه من عدم وجوب النظر بالعقل باطل فثبت وجوب النظر بالعقل وهو المطلوب دليل الملازمة أنه اذا جاء الرسول لقومه وقال لهم أنى رسول الله إليكم فقالوا له مادليلك على ذلك فقال هاهى معجزتى فقالوا له إنها سحر فقال لهم انظروا وفكروا فقالوا له مالنا وللنظر وهو غير واجب علينا إلا بالشرع وهو لم يثبت فقد توقف وجوب النظر على ثبوت الشرع وتوقف ثبوت الشرع علي وجوب النظر وفى ذلك دور وهو باطل وحينئذ تكون النتيجة إنحام الرسل ولا تظهر لنبى حجة : أما إذا كان النظر

١- محمد عبده بين الفلاسفة صـ ٢٠٢ ، ٢٠٣.

واجبا بالعقل فبمجرد أن يقول لهم أنظروا والنظر واجب عليكم بالعقل فينظروا فلم يحصل الدور لأن ثبوت الشرع متوقف على النظر وهو متوقف علي العقل[١]

ويجاب على هذا بجوابين:

الجواب الأول ماذكره صاحب المواقف من أن مايلزم على القول بالوجوب الشرعى من إفحام الرسل يلزم ذلك أيضاً على القول بالوجوب العقلى يقول صاحب المواقف (إن ماذكرتم من لزوم إفحام الأنبياء مشترك بين الوجوب الشرعى الذى هو مذهبنا والوجوب العقلى الذى هو مذهبكم فما هو جوابكم فهو جوابنا وإنما كان مشتركا إذ لو وجب النظر بالعقل فبالنظر إتفاقا لأن وجوبه ليس معلوما بالضرورة بل بالنظر فية والإستدلال عليه مقدمات مفتقرة إلى أنظار دقيقة من أن المعرفة واجبة وأنها لاتتم إلا بالنظر وأن مالايتم الواجب إلاية فهو واجب)[٢]وهذا الرد من صاحب المواقف وشارحه قائم على نقض دليل المعتزلة :

الجواب الثانى : وهذا الجواب قائم على أن معرفة المعجزات للأنبياء وأنهم رسل من قبل الله لايتوقف ذلك على النظر فلايحصل ماذكرتموة من دور وذلك لأن معرفة المعجزات وأنها لاتظهر إلا على يد الأنبياء العلم بها ضرورى كما ذكر ذلك الإمام محمد عبدة حيث يقول [فمتى ظهرت المعجزة وهى مما لايقدر علية البشر وقارن ظهورها دعوى النبوة علم بالضرورة أن الله ما أظهرها إلا تصديقاً ممن ظهرت على يده[٣] ويقول الشيخ صالح شرف (أن معجزات الأنبياء بديهية لاتحتاج إلى نظر وفكر ألا ترى قوم موسى الذين كانوا بارعين فى السحر حينما رأوا عصاة تبتلع ما يأفكون خروا سجداً ولم ينظروا هل هى متميزة عن السحر وكذلك مائدة عيس من السماء وعدم حرق النار لإبراهيم ... وإذا كانت المعجزات بديهية لاتحتاج إلى نظر فبمجرد أن يقول لهم الرسول أنا رسول وشاهد صدقى معجزتي التي هى بديهية تثبت بذلك رسالتة

١- الاقتصاد فى الاعتقاد للإمام الغزالى صـ ٩٨، شرح المواقف جـ١ صـ٢٧٢.

٢- انظر شرح المواقف جـ١ صـ٢٧٣.

٣- رسالة التوحيد صـ ٦٦

وإنكارها يكون مكابرة وعناداً من عند أنفسهم) [١]

وبهذا نعلم أن القول بالوجوب الشرعى لايؤدى إلى الدور الذى ذكره المعتزلة وهو الذي أثبته الإمام محمد عبده بقوله بأن العلم بالمعجزة وأنها لاتظهر إلا على يد من أرسله الله من العلوم الضرورية التى لاتحتاج إلى نظر وإستدلال :

الامر الثانى : الله ذاتا وصفات

إن البحث فى الله يتناول جوانب ثلاثه:

١- البحث فى الذات الالهيه من حيث الكنه والحقيقه

٢- البحث فى وجود هذه الحقيقه المتعاليه .

٣- البحث فى كمالاتها وأفعالها[٢]

ولذا فإن طبيعة البحث تفرض علينا أن نسير على هذه الخطوات الثلاث لنرى منهج الامام محمد عبده فى اثبات هذه المسأله لانها أهم مسائله ترتكز عليها العقيده الاسلامية ولانها ركيزة الايمان

يقول الدكتور / عبد الرحمن المراكبى:

(مما لاشك فيه أن أهم المباحث العقد به على الاطلاق وأولاها بالاهتمام وأولها بالشرف والرتبه هو قضية الالوهيه: لانها ركيزه الايمان واساس المباحث العقديه جميعا وقد كانت وماتزال مثار جدل وخلاف بين العلماء والمتكلمين والفلاسفة)[٣]

أولا :الذات الالهيه من حيث الكنه والحقيقه

يرى الامام محمد عبده أن ادراك الذات الالهيه بالكنه والحقيقة امر ممتنع على العقل البشرى لان العقل البشرى لايعرف عن الله الاعوارضه وآثاره يقول الامام:

١- محاضرات فى التوحيد تأليف الشيخ صالح موسى شرف صـ ٦٠، ٦١ ط الخامسة سنة١٩٨١ دار الطباعة المحمدية بمصر.

٢- انظر الحقيقة الالهيه ومناهج البحث فى اثبات العقائد الاسلامية د/ عبد الرحمن محمد المراكبى مقال منشور بجولية كلية أصول الدين بالمنوفية العدد الرابع عشر سنة١٩٩٤ صـ٨٥.

٣- المرجع السابق نفس الصحيفة.

(اذا قدرنا العقل البشرى قدره وجدنا غاية ماينتهى اليه كماله انما هو الوصول الى معرفة عوارض بعض الكائنات التى تقع تحت الادراك الانسانى حسا كان أو وجدانا أو تعقلا ثم التوصل بذلك الى معرفة مناشئها وتحصيل كلياتها لانواعها والاحاطة ببعض القواعد لعروض مايعرض لها انما هو باكتناه ماتركبت منه وذلك ينتهى الى البسيط الصرف وهو لاسبيل الى اكتناهه بالضرورة وغاية مايمكن عرفانه منه هو عوارضه وآثاره)[1]

ومن خلال هذا النص لابد من ذكر ملاحظتين :

الملاحظة الاولى: أن العقل البشرى لايستطيع أن يدرك شيئاً بكنهه وحقيقته بل كل مايستطيع معرفته عن الاشياء هو معرفة بعض العوارض فقط وربط هذه العوارض بعضها ببعض ويرى الامام محمد عبده أن هذا - معرفة العوارض- هو الذى طلبه الحق منا أما معرفة الكنه والحقيقة فإنه مضيعه للوقت وصرف العقل عن المهمة الاساسية من ايجاده.

يقول الامام :

(ثم إن الله لم يجعل للإنسان حاجة تدعو الى اكتناه شئ من الكائنات وانما حاجته الى معرفة العوارض والخواص ولذة عقله إن كان سليما إنما هى تحقيق نسبة تلك الخواص الى مااختصت به وإدراك القواعد التى قامت عليها تلك النسب فالاشتغال بالاكتناه اضاعة للوقت وصرف للقوة الى غير ماسيقت اليه)[2]

الملاحظة الثانيه:

اذا كانت الاشياء المركبه لايستطيع العقل ادراك كنهها وحقيقتها فما بالك

١- رسالة التوحيد للامام محمد عبده صـ٣٩.

٢- رسالة التوحيد صـ ٣٩ . ٤٠

بالبسيط من كل وجه- الذى لاتركيبَ فيه وهو واجب الوجود - بالطبع يكون عدم معرفته بالكنه والحقيقه أولى ولذلك يقول الامام:

(أما الفكر فى ذات الخالق فهو طلب للاكتناه من جهة وهو ممتنع على العقل البشرى لما علمت من انقطاع النسبة بين الوجودين ولا ستحالة التركيب فى ذاته وتطاول الى مالا تبلغه القوة البشرية من جهة أخرى فهو عبث ومهلكه لانه يؤدى الى الخبط فى الاعتقاد لما لا يجوز تحديده وحصر مالا يصح حصره)[١]

ولم يقف الامام محمد عبده عند هذا الحد بل تعداه فأقام الدليل على عدم معرفة الانسان لشئ بالحقيقة والكنه وانما الذى يعرفه الانسان من الاشياء هو معرفة العوارض والاثار فإذا كان ذلك فى الاشياء فمن باب أولى- الحق سبحانه وتعالى لايعرف الا بالعوارض والاثار.

يقول الامام:

(اشتغل الانسان بتحصيل العلم بأقرب الاشياء اليه وهى نفسه أراد أن يعرف بعض عوارضها وهل هى عرض أو جوهر هل هى قبل الجسم أو بعده هل هى فيه أو مجردة عنه؟ كل هذه صفات لم يصل العقل الى اثبات شئ منها يمكن الإتفاق عليه وانما مبلغ جهده أنه عرف أنه موجود حى له شعور وإرادة وكل ماأحاط به ذلك من الحقائق الثابته فهو راجع الى تلك العوارض التى وصل اليها ببديهته أماكنه شئ من ذلك بل وكيفية اتصافه ببعض صفاته فهو مجهول عنه ولايجد سبيلاً للعلم به: هذا حال الانسان مع مايساويه فى الوجود أو ينحط عنه- فما يكون من أمره بالنسبة لذلك الوجود الاعلى)[٢]

١- المرجع السابق صـ٤١.

٢-رسالة التوحيد صـ٤٠.

وما يقال فى الذات الالهيه من عدم معرفتها بالكنه والحقيقه يقال فى الصفات التي تتصف بها هذه الذات.

يقول الاستاذ الامام:

(لاريب أن هذا الحديث وما أتينا عليه من البيان كما يأتى فى الذات من حيث هى يأتى فيها مع صفاتها فالنهى واستحالة الوصول الى الاكتناه شاملان لها فيكفينا من العلم بها أن نعلم أنه متصف بها أماما وراء ذلك فهو مما يستأثر هو بعلمه ولا يمكن لعقولنا أن تصل اليه)[١]

ولكن اذا كان العقل كما يرى الامام محمد عبده لايستطيع معرفة شئ من الأشياء بالكنه والحقيقه وانما معرفته قائمة على معرفة العوارض والاثار أقول اذا كان الامر كذلك فهل العقل إذن لايستعان به فى المعرفه الدينيه بل واجب عليه أن يسلم بما جاء فى الرسالات السماوية فقط.

يجيب الاستاذ العقاد على ذلك بقوله :

(وليس قصور الانسان عن استكناه الاشياء فى ذواتها بحائل بينه وبين الاستعانة بعقله على المعرفة الدينيه فإنه بهذا العقل يستعين على كل معرفة تعينه وتنفعه فى مصالحه الدينوية وعلم العقل الإنسانى بقصوره بفهمه تفويض الايمان بمسائل الغيب ومسائل الشرع التى لايتطلبها العقل على صورة من الصور غير صورتها فى الدين)[٢]

١- المرجع السابق ص ٤١.

٢- عبقرى الاصلاح والتعليم الاستاذ الامام محمد عبده للاستاذ عباس محمود العقاد صـ٢٤٢، ٢٤٣ المؤسسة المصرية العامة للتأليف والترجمة والنشر ط٢ بدون تاريخ.

وخلاصة القول كما يرى الامام محمد عبده فى معرفة الذات الالهيه وصفاتها بقوله:

(ولهذا لم يأت الكتاب العزيز وماسبقه من الكتب الابتوجيه النظر إلى المصنوع لينفذ منه الى معرفة وجود الصانع وصفاته الكمالية أما كيفية الاتصاف فليس من شأننا أن نبحث فيه فالذى يوجبه علينا الايمان هو أن نعلم أنه موجود لايشبه الكائنات أزلى أبدى حى عالم مريد قادر منفرد فى وجوب وجوده وفى كمال صفاته وفى صنع خلقه وأنه متكلم سميع بصير ومايتبع ذلك من الصفات التى جاء الشرع باطلاق اسمائها عليه)[1]

هذا فيما يتعلق بمعرفة الذات الالهيه وصفاتها بالكنه والحقيقه ولتنتقل الى الأمر الثانى مع الامام محمد عبده

الامر الثانى : منهج الامام محمد عبده فى الصفات الالهيه:

لقد سلك الامام محمد عبده مسلكا فريداً فى بحثه لمسألة الصفات لم نجد هذا المسلك عند أحد من السابقين عليه متكلمين أو فلاسفه أو محدثين أو فقهاء أو صوفيه- ذلك المسلك الذى يقوم على تقسيم الصفات الواجب ثبوتها لله تعالى الى قسمين

القسم الاول : صفات يجب الاعتقاد بثبوتها لواجب الوجود عن طريق العقل بالبرهان وجاءت الشريعة الاسلامية وماتقدمها من الشرائع لتأييده والدعوة اليه هذه الصفات هى الوجود، القدم، البقاء، نفى التركيب (المخالفه للحوادث) الواحدانيه، الحياة، العلم، الاراده، القدره، الاختيار.

القسم الثانى : صفات يجب الاعتقاد بثبوتها لواجب الوجود عن طريق الشرع- ولا يحيله العقل اذا حمل على مايليق بواجب الوجود حيث إن العقل لا يستطيع أن

١- رسالة التوحيد صـ٤١.

يهتدى لمثل هذه الاشياء بالنظر لانها فوق طاقته وقدرته هذه الصفات هى : الكلام والسمع والبصر.

يقول الامام محمد عبده :

(ما قدمنا من الصفات- المشار اليها فى القسم الاول - التى يجب الاعتقاد بثبوتها لواجب الوجود هى ماأرشد اليه البرهان وجاءت الشريعه الاسلاميه وما تقدمها من الشرائع المقدسه لتأييده والدعوة اليه.... ومن الصفات ماجاء ذكره على لسان الشرع ولايحيله العقل إذا حمل على مايليق بواجب الوجود ولكن لايهتدى اليه النظر وحده ويجب الاعتقاد بأنه جل شأنه متصف بها اتباعاً لما قرره الشرع وتصديقاً لما أخبر به)[1]

ولذلك يحتم علينا المقام أن نقف مع الامام محمد عبده عند كل صفه على حده لنرى كيف استدل عليها وطريقته فى الاستدلال:

أولا: صفة الوجود:

يرى الامام محمد عبده أن صفة الوجود هى أهم صفة يجب ثبوتها لله تعالى حيث إن بقية الصفات متوقف ثبوتها لله على هذه الصفة.

ويقيم الامام محمد عبده أدلته على وجود الله إنطلاقاً من قاعدة عقليه وهى بيانه الأقسام المعلوم: وبيان أنه ينقسم إلى ثلاثة أقسام : واجب ،ممكن، مستحيل.

وبيان ذلك أن المعلوم إما أن يكون ثابتاً لذاته ثبوتا قطعيا بحيث لايقبل بحال من الأحوال الانتفاء وهذا هو الواجب: وإما يكون منتفيا لذاته إنتفاءً قطعيا بحيث لايقبل الثبوت بحال من الاحوال وهذا هو المستحيل: وإما أن يكون من حيث ذاته غير قابل للثبوت وغير قابل للانتفاء أيضا فإن ثبت فإنما يثبت لعلة إقتضت ذلك وإن عدم

١- رسالة التوحيد صـ ٣٦.

فإنما يعدم لأن سبب وجوده لم يحصل وهذا هو الممكن يقول الامام (يقسمون المعلوم إلى ثلاثة أقسام واجب لذاته وممكن لذاته ومستحيل لذاته ويعرفون المستحيل بما عدمه لذاته من حيث هي أما الواجب فهو ماكان وجوده من ذاته من حيث هي والممكن مالا وجود له ولا عدم من ذاته وإنما يوجد لموجد ويعدم لعدم سبب وجوده.)[1]

ومن هذه القاعدة ينطلق الامام للإستدلال على وجود الله بدليلين:

الدليل الأول . وهذا الدليل قائم على أن الممكنات الموجودة ممكنة بداهة وكل ممكن يحتاج إلى سبب يعطيه الوجود مُجملة الممكنات محتاجة إلى سبب وجودها ونحن أمام إحتمالات ثلاث: إما أن يكون السبب هو جملة الممكنات وإما أن يكون السبب هو جزء الممكنات وإما أن يكون السبب أمراً خارج عن الممكنات : فإن كان الأول لزم تقدم الشئ على نفسه وهو محال : وأن كان الثاني لزم أن يكون الشئ سببا لنفسه ولما سبقه ان لم يكن الأول وسببا لنفسه فقط إن فرض أنه أول وهذا باطل أيضا إذن فلا بد أن يكون السبب في وجود الممكنات أمرا خارجا عنها والخارج عن الممكنات المستحيل والواجب ومستحيل أن يكون الاول - المستحيل- لأن فاقد الشئ لايعطيه- فلابد أن يكون السبب في وجود الممكنات هو الواجب ولابد أن يكون موجودا. يقول الإمام(جملة الممكنات الموجودة ممكنة بداهة وكل ممكن يحتاج إلى سبب يعطيه الوجود فجملة الممكنات الموجودة محتاجة بتمامها إلى موجد فإما أن يكون عينها وهو محال لإستلزامه تقدم الشئ على نفسه. وإما أن يكون جزؤها وهو محال لإستلزامه أن يكون الشئ سببا لنفسه ولما سبقه ان لم يكن الاول ولنفسه فقط إن فرض أول: وبطلانه ظاهر فوجب أن يكون السبب وراء جملة الممكنات : والموجود الذي ليس بممكن هو الواجب إذ ليس وراء الممكن الا المستحيل والواجب والمستحيل لايوجد فيبقى الواجب فثبت أن للممكنات الموجودة موجداً واجب الوجود)[1]

١- رسالة التوحيد صـــ٢٦.

الدليل الثاني : ويقيم الامام محمد عبده دليلاً أخر على إثبات وجود الله يقول فيه(الممكنات الموجودة- سواء كانت متناهية أو غير متناهية- قائمة بوجود فذلك الوجود إما أن يكون مصدره ذات الإمكان وماهيات الممكنات وهو باطل لما سبق فى أحكام الممكن من أنه لاشئ من الماهيات الممكنة بمقتضٍ للوجود فتعين أن يكون مصدره سواها وهو الواجب بالضرورة)[١]

وهذا الدليل الذى ذكره الامام قائم على أساس أن الممكن سواء كان متناهيا أو غير متناهٍ عند من يقولون بذلك ليس مصدرا لوجود نفسه إنما المصدر الذى يهب له الوجود هو خارج عن ذاته وماهيته والخارج عن الممكنات هو الله فلابد من أن يكون موجودا واجب الوجود .

هذان الدليلان هما اللذين أقامهما الإمام محمد عبده على إثبات وجود الة فهل هو بذلك قد سلك مسلك الفلاسفة أم سلك مسلك المتكلمين إن الناظر فى كتب العقيدة الإسلامية وما كتبه فلاسفة الإسلام : ليجد أنهم قد سلكوا مسلكين فى الإستدلال على وجود الله

الأول مسلك المتكلمين وهو طريق الحدوث : وبيانة أن العالم بجميع أجزائة محدَث وكل محدَث لابد لة من محدِث : وهو الله تعالى .

وهذا النوع من الإستدلال يقال عنه بالإستدلال الصاعد أى أنة يبدأمن العلم ثم ينتقل لإثبات صانعة أو من المحدَث لإثبات المحدِث : ، وهذة الطريقة هى طريقة المتكلمين والفلاسفة وطريقة القرآن الكريم فى الإستدلال .

الثانى : مسلك الحكماء خاصة وهى طريقة الإمكان وإمتناع التسلسل إلى مالا نهاية فى جانب الماضى وإلية أشار إبن سينا فقال ما ملخصه [لاشك أن هنا موجوداً فهذا الموجود إذا نظرنا إلية فى العقل بقطع النظر عن تحققة فى الخارج فلا يخلو إما أن

٢- رسالة التوحيد صـ٢٦

يكون وجوده من ذاته فيكون واجب الوجود أو من غيره فلا يكون واجبا بالضرورة وهو مع ذلك غير ممتنع لأن الممتنع لايوجد فبقى أنة ممكن أى أن وجوده وعدمه سيان وما إستوى طرفاه لايخرج إلى الوجود إلا بمرجح وهذا المرجح إما أن يكون وجوده من ذاته فيكون واجب الوجود أومن غيره فيكون ممكن الوجود: وحينئذ يعود الكلام فإما أن ننتهى إلى مرجح واجب الوجود أو يتسلسل الأمر إلى غير نهاية أو يدور والدور والتسلسل باطلان فلم يبق إلا الإنتهاء إلى مرجح واجب الوجود وهو الله تعالى) [١]

وهذا النوع من الإستدلال يقال عنة إستدلال نازل أى يبدأ بإثبات الواجب أولا ثم ماعداة

والإمام سعد الدين التفتازانى يقول فى شرح كتابه المقاصد ملخصا هذين الدليلين ومبينا هذين الطريقين ما نصة [وطريق إثبات الواجب عند الحكماء أنه لاشك فى وجود موجود فإن كان واجبا فهو المرام وإن كان ممكنا فلابد له من علة بها يترجح وجوده على عدمه وينقل الكلام إليها فأما أن يلزم الدور أو التسلسل وهو محال أو ينتهى بالواجب وهو المطلوب : وعند المتكلمين أنه قد ثبت حدوث العالم إذلاشك فى وجود حادث وكل حادث فبالضرورة له محدث فإما أن يدورا أو يتسلسل وهو محال وإما أن ينتهى إلى قديم لايفتقر إلى سبب أصلا وهو المراد بالواجب : وكلا الطريقين مبنى على إمتناع وجود الممكن أو الحادث بلا موجد وعلى إستحالة الدور والتسلسل) [٢]

هذان هما الطريقان المشهوران فى إثبات واجب الوجود عند الحكماء والمتكلمين فما علاقة منهج الإمام محمد عبده بهذين الطريقين هل يتفق مع واحد منهما أو مع كليهما أو ببابنهما معا ...؟

١- أنظر القيم ومواقفه من التفكير الإسلامى للدكتور عوض الله حجازى صـ ١٠ دار الطباعة المحمدية سنة ١٩٦٠ : وأنظر الإشارات والتنبيهات لابن سينا بتحقيق د/ سليمان دنيا صـ٤٤٧ ومابعدها مطبعة دار المعارف سنة١٩٥٨م.

٢- شرح المقاصد للإمام سعد الدين التفتازانى جـ٢ صـ٤٢ دار الطباعة العامرة سنة١٢٧٧هـ .

الحن أن طريق إثبات الواجب عند الإمام محمد عبده هو طريق الحكماء - الممكن والواجب - إلا أن الجديد الذى أضافة الإمام إلى هذة الطريقة هو أن إثبات الواجب عند الإمام لايحتاج إلى بطلان الدور والتسلسل كما هو مذهب الحكماء حيث إن دليل الحكماء لايسلم إلا بعد إثبات بطلان الدور والتسلسل بخلاف أدلة الإمام محمد عبده: هذا أولاً

أما ثانيا : فإن أدلة المتكلمين قائمة على أساس حدوث العالم وأدلة الفلاسفة قائمة على أساس القول بالقدم : أما أدلة الإمام محمد عبده فإنها لم تنظر إلى مسألة - العالم هل هو قديم أو محدث حيث إنة يعتبر أن هذة المسألة ليست أصلا من الأصول التى يقوم عليها إثبات العقيدة : وأن القائلين بالقدم لايصح تكفرهم بهذا القول لأن اهذة المسألة ليست من المعلوم من الدين بالضرورة بل هى مسألة إجتهادية المخطىء فيها معذور حيث يقول (فلا أقول بأن القائلين بالقدم قد كفروا بمذهبهم هذا وأنكروا به ضروريا من الدين القويم . وإنما أقول إنهم قد أخطئوا فى نظرهم ولم يسددوا مقدمات أفكارهم ومن المعلوم أن من سلك طريق الإجتهاد ولم يعول على التقليد فى الإعتقاد ولم تجب عصمته فهو معرض للخطأ. ولكن خطؤه عند الله واقع موقع القبول حيث كانت غايته من سيره ومقصده من تمحيض نظره أن يصل إلى الحق ويدرك مستقرا اليقين)[١]

ومما يؤيد هاتين النتيجتين ماذكرة الإمام محمد عبده بنفسة حيث يقول (وأنا أقول على إستدلال القوم على إثبات القديم الصانع إنهم إعتمدوا فيه على بطلان التسلسل وليس لهم برهان على إبطاله إلا ما سبق من التطبيق والتضايف وما يشبهها وقد علمت فى بحث الحدوث ما عليهما فإلى الأن لم يقم دليل على بطلانة فبقى فرض التسلسل فى إثبات الواجب محتملا لم يبطل اللهم إلا بدليل جديد لايليق بالعقلاء إنتظاره ممن لا يقدر عليه...)[٢]

١- محمد عبده بين الكلاميين والفلاسفة صـ١٨١ . ١٨٢

٢- محمد عبده بين الكلاميين صـ ٢٥٠ . ٢٥١.

ولهذا نعلم أن الامام محمد عبده وإن كان قد قال بأدله الحكماء إلا أن له الفضل في صياغة إدلته صياغة لاتتعارض بعضها مع بعض ولا تتوقف على أثبات مشاكل أخرى بل في أدلته كان يبدأ بالبدهيات متدرجا لإثبات النظريات دون تعقيد أو تعصب لمذهب معين.

ويرى الامام محمد عبده أن إثبات وجود الله أمر لاينكره أحد له عقل وأن الذى ينكر هذه الحقيقة- وجود الله- معاند لاتجدى مجادلته. لأنه ينكر البدهيات فمن باب أولى لاتقومه النظريات[١]

ومما تجدر الإشارة إليه أن الأمام محمد عبده قد أفاض البحث في مسأله الوجود - وجود الممكن ووجود الواجب- وهل الوجود عين الموجود أو غيره أم لاعينه ولا غير وغير ذلك من المباحث التى تتعلق بدقيق الكلام وجليله وله أراؤه المستقلة التى خالف بها المتكمون حينا والفلاسفة حينا أخر والصوفيه ثالثا وهذا إن دل على شئ فإنما يدل على طول باعه وبعد نظره ودقه فكره في مثل هذه المسائل ومثل هذا البحث لايتسع لذكر هذه المناقشات ومن أراد الاطلاع عليها فليقرأ حاشيته على شرح العقائد العضدية ورسالة الواردات ورسالة التوحيد.

ثانياً : القدم - البقاء - نفى التركيب

يثبت الامام محمد عبده هذه الصفات لله سبحانه وتعالى ويقيم عليها الادلة العقليه طبقاً لمنهجه العقلى فى اثبات النوع الاول من الصفات ويرى الامام محمد عبده أن الواجب لابد وأن يكون قديماً أزليا: ويوضح الجرجانى معنى الأزل بقوله:(استمرار الوجود فى أزمته مقدرة غير متناهيه فى جانب الماضى)[٢]

ويقيم الامام محمد عبده دليلان على اثبات القدم لله

الدليل الأول : أنه سبحانه لو لم يكن قديما لكان حادثاً والحادث ماسبقه عدم

١- المرجع السابق صـ٢٥٢.

٢- التعريفات للشريف الجرجانى صـ١١.

والمسبوق بالعدم لابد فى وجوده من علة تعطيه الوجود وماكان كذلك كان ممكنا فكيف يكون واجبا ممكنا فى وقت واحد هذا محال:

يقول الامام :(من أحكام الواجب أن يكون قديما أزليا لانه لو لم يكن كذلك لكان حادثاً والحادث ماسُبق وجوده بالعدم فيكون وجوده مسبوقاً بعدم وكل ماسبق بالعدم يحتاج الى علة تعطيه الوجود وإلا لزام رجحان المرجوح بلا سبب وهو محال)[١]

الدليل الثانى : أنه سبحانه لو لم يكن قديماً لكان محتاجا فى وجوده إلى غيره فلا يكون واجب الوجود لذاته وقد ثبت أنه واجب الوجود لذاته فلابد وأن يكون قديما يقول الأمام(فلو لم يكن الواجب قديما لكان محتاجا فى وجوده إلى موجد غيره وقد سبق أن الواجب ماكان وجوده لذاته فلا يكون مافرض واجبا واجبا وهو تناقض محال)[٢]

وبعد أن أثبت الامام محمد عبده أن الله سبحانه وتعالى لابد وأن يكون قديما إذا به ينتقل بعد ذلك لاثبات البقاء لله سبحانه وتعالى وفق المنهج الذى قد رسمه لنفسه.

فيثبت أولا أنه سبحانه وتعالى أبدى (والأبد مدة لايتوهم انتهاؤها بالفكر والتأمل البته- أو هو الشئ الذى لانهاية له)[٣]

ويثبت الامام هذه الصفة لله سبحانه وتعالى ويقيم عليها دليلاً واحدا قائماً على البداهة العقليه كما هى طريقته فى الاستدلال وخلاصة هذا الدليل أنه سبحانه وتعالى لو لم يكن أبدياً باقياً للزم سلب ماهو للذات عنها أى لزم سلب وجوب الوجود عن الذات وهذ يؤدى الى سلب الشئ عن نفسه وهو محال بالبداهة العقلية.

يقول الامام (ومن أحكامه- الواجب - أن لايطرأ عليه عدم وإلالزم سلب ماهو للذات عنها وهو يعود الى سلب الشئ عن نفسه وهو محال بالبداهة العقلية)[٤]

١- رسالة التوحيد صـ٢٧. ٢- رسالة التوحيد صـ٢٧. ٣- التعريفات للجرجانى جـ٣

٤-رسالة التوحيد صـ٢٧.

وبعد أن أثبت الامام لله سبحانه وتعالى القدم والبقاء إذا به ينتقل بعد ذلك لاثبات نفى التركيب عن الذات العلية، ونفى التركيب معناه أن الذات العليه غير مركبه من أجزاء وأنها غير قابله للقسمه فى أحد الاتجاهات الثلاثة الطول- العرض- العمق.

ويبين الامام محمد عبده أن نفى التركيب الذى يريد أن يثبته للبارى سبحانه شامل للأمرين فهو يتحدث عن النوع الاول (الذات غير مركبه من أجزاء) بقوله: (نفى التركيب فى الواجب شامل لما يسمونه حقيقة عقلية أو خارجية فلا يمكن للعقل أن يحاكى ذات الواجب بمركب فإن الأجزاء العقلية لابد لها من منشأ انتزاع فى الخارج فلو تركبت الحقيقة العقلية لكانت الحقيقة مركبة فى الخارج والإ كان مافرض حقيقة عقليه اعتباراً كاذب الصدق لاحقيقة)[1]

واذا كانت الذات الالهيه غير مركبة من أجزاء فإنها ايضا غير قابله للقسمه فى أحد الامتدادات الثلاثة وبين الامام هذا النوع بقوله:

(كما لايكون الواجب مركبا لا يكون قابلا للقسمه فى أحد الامتدادات الثلاث أى لا يكون له امتداد)[2]

وبعد أن بين الامام محمد عبده المراد من نفى التركيب وأنه شامل للنوعين إذ به بعد ذلك يقيم الادله على هذه الصفة وقد أقام دليلين .

الدليل الأول : لو أن الذات الإلهية مركبة من أجزاء للزم على ذلك تقدم كل جزء من الأجزاء على وجود الجملة. وبالتالى فتكون الأجزاء غير الجملة. وبالتالى فتكون الذات محتاجه فى وجودها إلى غيرها: إذن : فتكون ليست بواجبه الوجود: كيف وقد

١- رسالة التوحيد صـ٢٧ ـ ٢٨.

٢- رسالة التوحيد صـ٢٨: وهذا يشير الى أن الحق سبحانه لايصح أن يقال عنه بأنه جوهر ولا عرض ولافصل ولاجنس الخ فإن الجوهر الذى يكون له الامتدادات الثلاث الطول- العرض - العمق - فتأمل

ثبت أن الواجب ماكان وجوده من ذاته: وهذا خلف يقول الإمام (ومن أحكامه - الواجب - أن لايكون مركبا إذ لو تركب لتقدم وجود كل جزء من أجزائه على وجود جملته التى هى ذاته وكل جزء من أجزائه غير ذاته بالضرورة فيكون وجود جملته محتاجا إلى وجود غيره وقد سبق أن الواجب ماكان وجوده لذاته)[١]

الدليل الثانى: ومن الأدلة التى يقيمها الامام محمد عبده على نفى التركيب عن الذات العلية هذا الدليل : أن الذات الالهيه لو كانت مركبه من أجزاء لكان الحكم بوجوب الوجود متوقف على الحكم بوجود الأجزاء فلا يكون واجبا لذاته. ولأنه ليس هناك مرجح يرجح أن وجوب الوجود ثابت للذات دون الاجزاء بل إن الارجح على ذلك أن يكون وجوب الوجود ثابت للأجزاء دون الذات وبذلك فلا يكون واجباً: هذا خلف لايمكن بقول الامام(ولانه لو تركبت لكان الحكم بالموجود موقوفا على الحكم بوجود أجزائه وقد قلنا إنه له لذاته من حيث هى ذاته ولانه لا مرجح لان يكون الوجوب له دون كل جزء من أجزائه. بل يكون الوجوب لها أرجح فتكون هى الواجبة دونه)[٢]

ثالثا: صفة الحياة

يعرف الجرجانى الحياة بأنها (صفة توجب الموصوف بها أن يعلم ويقدر)(٣) وبين الامام الرازى أن جميع العقلاء قد إتفقوا على أن الله سبحانه وتعالى حى لكنهم إختلفوا فى معنى الحياة فمنهم من جعلها صفة ثبوتية ومنهم من جعلها من السلوب: حيث يقول (إتفق العقلاء على أنه حى لكنهم إختلفوا فى معنى كونه حيا فذهب الجمهور من الفلاسفة ومن المعتزلة أبو الحسين البصرى هو أنه لايستحيل أن يكون عالما قادراً فليس هناك إلا الذات المستلزمة لإنتفاء الامتناع وذهب الجمهور منا ومن المعتزلة إلى أنها صفة)[٤]

١-رسالة التوحيد صـ٢٧.

٢- السابق صـ٢٧

٣- التعريفات للجرجانى صـ٨٤

٤- محصل أفكار المتقدمين والمتأخرين للأمام الرازى صـ١٦٧ ط بدون الكليات الازهرية

إذن فالفلاسفة وأبو الحسين البصرى من المعتزلة يذهبون إلى أنها من السلوب لأن صفاته عين ذاته فلا يجوز التعبير عنها بأنها صفة بل يعبر عنها بالسلب بخلاف الأشاعرة وجمهور المعتزلة فإنهم يقولون عنها صفة يقول الطوسى(الذي يذهبون إلى أن الصفات يجوز أن تكون زائدة على ذاته تعالى يذهبون إلى أن الحياة صفة زائدة والذين لا يجوزن ذلك يجعلونها سلبيه)[١]

ويرى الامام محمد عبده أن صفة الحياه هى من الصفات الوجوديه التى ليست بزائده على الذات حيث يقول :

(حياه البارى تعالى فإنها ليست برطوبه الأعصاب أو اعتدال المزاج أو ما يشبه ذلك بل صفة الحياة فيه تساوى الوجود فلو كانت معلولة له لأتى فيها من الكلام ماأتى على ظاهر قول المتكلمين فى زيادة الوجود على ذات الواجب زيادة حقيقيه إن هذا الابهت فافهم)[٢]

ويعرف الامام محمد عبده صفة الحياة بأنها:(صفة تستتبع العلم والاراده)[٣]

ويبين الامام محمد عبده أن صفة الحياه من كمال الوجود وأنه لو لم يتصف الحق بها لكان هناك فى الوجود من هو اكمل منه . كيف يكون ذلك وقد ثبت بالبرهان أن وجوده اكمل الوجود حيث يقول :

(كل مرتبة من مراتب الوجود تستتبع بالضرورة من الصفات الوجودية ماهو كمال لتلك الرتبة فى المعنى السابق ذكره والا كان الوجود لمرتبة سواها وقد فرض لها مايتجلى للنفس من مُثُلْ الوجود لاينحصر واكمل مثال فى أى مراتبه ماكان مقرونا بالنظام والكون على وجه ليس فيه خلل ولا تشويش فإن كان ذلك النظام بحيث يستتبع وجودا مستمراً وإن فى النوع - كان أدل على انها اكمل المراتب وأعلاها وأرفعها وأقواها)[٤]

١- تلخيص المحصل نصير الدين الطوس على هامش المحصل صـ١٦٨

٢-محمد عبده بين الكلاميين والفلاسفة والقسم الاول صـ٢٩٨ ، ٢٩٩ .

٣-رسالة التوحيد صـ٢٩ ٤- رسالة التوحيد صـ٢٨.

وبعد أن بين الامام معنى الحياة وأنها صفةوجوديه ثابته لله ليست بزائده على ذاته سبحانه إذا به يقيم الادلة العقليه على ذلك وقد أقام الامام ثلاثة أدله على اثبات صفة الحياه لله سبحانه.

*الدليل الاول: وهذا الدليل قائم على أن صفة الحياة تعتبر من كمالات الوجود وكل كمال وجودى يمكن ان يتصف به فهو من باب أولى واجب لله تعالى اذن فالله حى يقول الامام:

(وذلك أن الحياة مما يعتبر كمالا للوجود بداهة فإن الحياة مع مايتبعها مصدر النظام وناموس الحكمة.. فهى كمال وجودى... وكل كمال وجودى يمكن أن يُتصف به وجب أن يثبت له فواجب الوجود حى وان بايـنت حياته حياة الممكنات[1]

*الدليل الثانى : إذا كان الدليل الأول قائم على قياس الغائب على الشاهد فإن هذا الدليل قائم على قياس الخلف: بمعنى أنه سبحانه لو لم تثبت له هذه الصفة لكان فى الممكنات من هو أكمل منه فى الوجود وقد ثبت بما لايدع مجالا للشك أن وجوده أكمل الوجود فلا بد وأن يكون حيا وإلا حصل خلف ماأثبتنا: يقول الإمام(ولو لم تثبت له هذه الصفة لكان فى الممكات ماهو أكمل منه وجوداً وقد تقدم أنه أعلى الموجودات وأكملها)[2]

* الدليل الثالث: وهذا الدليل قائم على البداهة العقلية التى تقول« بأن فاقد الشئ لايعطيه» وخلاصة هذا الدليل أن الحق سبحانه وتعالى هو واهب الحياة للأحياء. وإذا كان كذلك فلا بد وأن يكون حيا وإلا كان هناك واهب للحياة غير . وذلك لم يقل به أحد من العقلاء.

١- رسالة التوحيد صـ٢٩.

٢- رسالة التوحيد صـ٢٩